

### ٣,٣. تجفيف الأهوار

الأهوار نظام بيئي متكامل مكون من مسطحات مائية بأعماق مختلفة تصل في بعض الأحيان إلى عمق أربعة أمتار، تقع في الجزء الجنوبي من العراق في المنطقة الواقعة ما بين مدينة العمارة شمالاً والبصرة جنوباً والناصرية غرباً، وتنقسم على ثلاثة أقسام رئيسة هي هور الحويزة وهور الحمار والأهوار المركزية. وتتغير مساحة هذه الأهوار من سنة لأخرى ومن موسم لآخر تبعاً لكمية المياه الواصلة إليها من مياه دجلة والفرات وبعض الأنهار المتفرعة عنهما.

وتمثل الأهوار والأراضي العراقية الرطبة نظاماً بيئياً غاية في الأهمية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي إذ تجتذب الأهوار أعداداً هائلة من الطيور المستوطنة والمهاجرة إضافة إلى أنواع عديدة من اللبائن



والأسماك والنباتات، فوجود النباتات والبيئة الطبيعية ووفرة الأسماك كلها عوامل توفر الحماية الطبيعية ومصادر الغذاء والماء لآلاف بل لملايين الطيور المهاجرة في أثناء فصل الشتاء في هجرتها ما بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. كما أن الأهوار موطن للعديد من الأصناف المستوطنة منها.

وتعد منطقة الأهوار ذات أهمية كبيرة من الناحية الزراعية لسكان المنطقة كما أنها تستخدم لصيد السمك والطيور ورعي الماشية، وتعد منطقة حضانة وتفقيس لبعض الأسماك والطيور والحياء الأخرى التي تعد ذات أهمية تجارية وبيئية وتعمل بيئة المنطقة على ترشيح الملوثات الطبيعية وغير العضوية من المياه فتصبح المياه التي تصب في المنطقة الشمالية من الخليج العربي أكثر نقاوة من مثيلاتها في تلك البيئة<sup>(٢٦)</sup>.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للأهوار وفق ما تقدم كتب البعثيون تقاريرهم وخططهم الهندسية المنظمة والمبرمجة في أوائل التسعينيات لتجفيفها بإقامة السدود والقنوات لمنع دخول الماء إلى مناطق الأهوار.



صورة (٦-٣) الأهوار قبل وبعد التجفيف

وقد أدت عمليات التجفيف إلى أضرار بيئية جسيمة، فضلاً عن الأضرار البشرية التي عصفت بمئات الآلاف من البشر وأدت إلى تحطيم نظام حياة استمر أكثر من (٥٠٠٠) عام

فقد أدى التجفيف إلى انقراض العديد من اللبائن المستوطنة للمنطقة وكذلك بعض أنواع الطيور، ومن الناحية البشرية أدت الجريمة إلى إرغام السكان على ترك موطنهم قسراً وبطرق مباشرة وغير مباشرة والانتقال

لمناطق أخرى بعد أن فقدوا مهنتهم ومصادر عيشهم فأصبحوا عاطلين عن العمل وانتشروا في المخيمات كلاجئين في دول الجوار، ومما لا شك فيه أن مدى هذه الأعمال تقع ضمن تعريف الإبادة الجماعية.

وَتَتَمَثَّلُ الْآثَارُ النَّاجِمَةُ عَنْ تَجْفِيفِ الْإِهْوَارِ بِمَا يَأْتِي:

- ١- تخطيط نظام حياة بيئي استمر أكثر من (٥٠٠٠) سنة
- ٢- تقليص مساحة الأهوار التي كانت تمتد إلى (١٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) كيلومتر مربع إلى أقل من (٢٠٠٠) كم<sup>٢</sup> وتدمير الأهوار المركزية بنسبة (٩٧٪)
- ٣- تحويل الأهوار إلى أراض جرداء صاحبه انخفاض مجموع السكان من (٤٠٠,٠٠٠) مواطن إلى نحو (٨٥٠٠٠) مواطن.
- ٤- نزوح سكان الأهوار إلى المدن.





صورة (٧-٣) وثائق تبين تخطيط نظام البعث لتجفيف الأهوار الطبيعية وتحويلها إلى أرض قاحلة

- ٥- تدمير البيئة النباتية والحيوانية وخسارة التنوع البيولوجي، والتأثير سلبي في عدد الأصناف النباتية الموجودة فيها وأنواعها.
- ٦- تغير نوعية الغطاء النباتي واختفاء مجتمعات نباتية وظهور مجتمعات نباتية جديدة تلاءمت مع البيئة الصحراوية الجديدة
- ٧- إصابة بساتين النخيل وكثير من بساتين الفاكهة بالأمراض الكثيرة التي أدت إلى هلاك مساحات شاسعة منها.
- ٨- التأثير سلبي في العديد من الحيوانات البرية والداجنة التي تعيش فيها ومن أهمها حيوان الجاموس
- ٩- انقراض أنواع كثيرة من الحيوانات والأسماك والطيور النادرة.
- ١٠- وقوع اضرار اقتصادية كبيرة أدت إلى تدني المستوى المعيشي للمجتمع.
- ١١- تغيير المناخ كارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة ما زاد الطلب على المياه للمحاصيل الزراعية واحتياج الثروة الحيوانية للمياه بكميات أكبر، وهذا يحدث خللاً في الاتزان المائي إذ أدى إلى استنزاف خصوبة التربة، وتكوّن قشرة ملحية على السطح.

جيم - الاستنتاجات

٤٢ - أعرب المقرر الخاص في تقريره الأخير في لجنة حقوق الإنسان عن قلقه إزاء استمرار بقاء عرب الأهوار على قيد الحياة بصدقتهم مجتمعا محليا ما لم تخطط إجراءات لوقف الحملة القمعية التي تمارس ضدهم (انظر الفقرة ١٥٧ من الوثيقة A/HRC/12/38). وأكد المقرر الخاص على وجه التحديد، ضرورة عكس اتجاه تصفيف المستنقعات ووقف الحملة العسكرية العشوائية ضد السكان. ولكنه لا يجمع المقرر الخاص سوى أن يخلص في الاستنتاج بأن الحملة قد زادت تدهورا لأن أجزاء كبيرة جدا من المستنقعات الساطفة قد جفت. مما أدى إلى تدمير البيئة الضرورية جدا لنشاط عرب الأهوار الزراعي، ومن

94-03832



تقارير الأمم المتحدة في إدارة نظام البعث (انتهاكات حقوق الإنسان) ١٩٩١-٢٠٠٣ م

A/HRC/12/38  
Annex  
Page 14

الواضح أن السياسة المقصودة التي تتبعها الحكومة العراقية في هذا المجال تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان.